

خلال لقاء وفد من النقابة برئيس مجلس إدارة البنك نقابة البنوك لإعادة العمل بنسبة 15٪ «بونص شهري» لموظفي «برقان»



ماجد العجيل خلال لقائه وفد النقابة

للخروج لقضاياها وأن بعض الإدارات تطلب من الموظفين أخذ يوم اجازة تخصص من رصيد الموظف وأجاب العجيل أن البنك يعف حاليًا على أعداد آليّة تنظم هذا الأمر وأن هناك تعميماً بهذا الشأن سيتم إصداره فور الانتهاء من تلك الآلية وذلك لضمان حصول الموظف على حقه في الاستئذان.

وطالبت النقابة بجملة مطالبات أهمها مطالبة البنك بفترة راحة للموظفين لمدة نصف ساعة خلال ساعات العمل الرسمي ووعدت إدارة بنك برقان بالنظر لهذه المطالبة فمن غير المعقول أن يعمل الموظف لفترات متواصلة دون فترة راحة.

وطالبت النقابة أيضاً بزيادة بدل العمل المسائي الذي يدفعه البنك لموظفيه حيث أنه يعتبر الأقل مقارنة بما تدفعه البنوك الأخرى، حيث أنه يتراوح ما بين 6 و8 دنانير وطالبت النقابة بزيادته ليكون متناسباً لما في العمل المسائي من مشقة والتزام وعبء على الموظفين لكي توازي هذه الزيادات قدر المشقة.

وطالبت أيضاً بدعم الموظفين الذين يعملون في المركز الرئيسي من خلال سداد ما قيمته 50٪ من اجمالي ما يدفعه الموظف يومياً للمواقف العمومية والتي تقدر بـ 140 إلى 180 دينار يدفعها الموظف ونطالب بنك برقان بذلك اسوة ببعض البنوك التي تعوض موظفيها من خلال اشتراكات مدعومة التكاليف من قبل البنوك، وطالبت النقابة بتفعيل المادة 109 من قانون العمل والتي توجب على كل رب عمل تزويد النقابة المختصة بجميع ما يخص الموظفين وأفراد البنك بأنهما متاحة ولا مانع من تزويد النقابة بذلك وقد حرص البنك على فتح قنوات اتصال مع النقابة وذلك للنظر في همام وشكاوى الموظفين للموقوف عليها وحلها بشكل مناسب وبكل شفافية وأيضاً تم الطلب من إدارة بنك برقان توفير غرف للمدخنين لموظفي البنك داخل البنك بدلاً من خروجهم خارج البنك وأيضاً توفير كافتيريا بمستوى عال لخدمة الموظفين اسوة ببقية البنوك.

نهاية السنة للموظفين والتي أوقفها بنك برقان للموظفين الجدد وأن مثل هذه الامتيازات حازت قوة القانون لأنها كالعرف الجاري والتي يتم سداد اشتراكات عنها في التأمينات الاجتماعية وبالتالي فهي قد تحسنت قانونياً ومن الواجب على البنك زيادة المميزات للموظفين وليس الانقاص منها فهذه النسبة تعتبر بمحل الميزة الأفضل للعاملين في القطاع المصرفي.

من جانبه أشاد ماجد العجيل رئيس مجلس إدارة بنك برقان بدور النقابة البارز في العمل على كل ما من شأنه الحفاظ على حقوق العاملين ومصالحهم لاسيما المطالبات التي تم إقرارها مؤخراً من قبل الحكومة والتي جاءت بمطالبات من النقابة والعمل على إقرارها وإن إدارة البنك وعلى أعلى مستوياتها محل ترحيب للنقابة وأنها على استعداد للخوض في كافة الملفات المتعلقة بالموظفين دون أي تحفظ وبكل شفافية.

وقد طالب عاشور، ماجد العجيل بموافاته عن آخر مستجدات ملف زيادات موظفي بنك برقان وأقال العجيل بأنه في عام 2011 تم تعديل أوضاع الكثير من الموظفين من حيث الدرجات والأجور وكانت الزيادات مجزية والتي وصلت لبعض الموظفين إلى 35٪ من الراتب وأنها كانت على كافة مستويات إدارات البنك وأنه في هذا العام تم تقييم الموظفين على الأداء وبناء عليه تم توزيع الزيادات والدرجات على الموظفين. وأشار العجيل إلى أن الإدارة تنظر وبجدية لأوضاع الموظفين وتساقرن رواتبهم والرواتب المطروحة في سوق العمل والتي على ضوءها يتم تعديل سلم الرواتب حتى يتم تحقيق العدالة والمساواة بين الموظفين.

وتطرق النقابة إلى موضوع الاستئذانات وأن هناك الكثير من الملاحظات التي وردتنا أن هناك بعض الإدارات لا تعطي الموظفين حقوقهم في الخروج لقضاء بعض الأمور الضرورية والتي للموظف الحق في أخذ الإذن

اجتمع وفد من مجلس إدارة النقابة العامة للبنوك برئاسة ماجد العجيل ومديرة إدارة الموارد البشرية هالة الشريبي وأمين سر مجلس الإدارة مديحة بوقتن وممثل النقابة كل من منصور عاشور رئيس مجلس الإدارة وأحمد الخيزر السكرتير العام ووائل مصطفى أمين صندوق النقابة وحسن الكوت عضو مجلس الإدارة.

في البداية أشاد منصور عاشور بموظفي إدارة بنك برقان على تفانيهم في العمل واجتهادهم والذي انعكس على الأرباح التي حققها بنك برقان والتي بلغت 50,6 مليون دينار بنهاية العام 2011 وكذلك في الربع الأول من العام الحالي 2012 والتي قدرت بـ 17,5 مليوناً وأشار إلى أن تلك الأرباح لم تأت إلا بفضل جهود موظفي البنك والإدارة وبالتالي شدد على أنه لا بد من زيادة الموظفين إيماناً بدورهم الفعال في بلوغ البنك لمستوى قياسي من الأرباح ولا بد من أن تنعكس تلك الأرباح على زيادات الموظفين وذلك لضمان استمرارية الموظفين في العمل بجد وإخلاص وطموح وولاء للبنك.

وأشار عاشور إلى أنه بعد أن تكلمت مساعينا ومطالبتنا لزيادة موظفي القطاع الخاص والتي تم إقرارها مؤخراً فإن هذا لا يعفي البنوك من تحمل مسؤوليتها تجاه موظفيها من حيث دراسة سلم الرواتب وزيادة الأجور وذلك لجذب العمالة الوطنية ووقف ما يشهده القطاع الخاص من هجرة عكسية حيث سبق أن نشرت النقابة دراسة أثبتت فيها وبالإرقام أن عدد العمالة الوطنية في انكماش منذ 3 سنوات نتيجة لوقف الامتيازات وأن تلك النسبة بلغت ما يقارب 15٪ وأن الحد من تلك المناسبات لا يكون بالاكتماف بالزيادات الأخيرة التي أقرتها الحكومة ولفت أيضاً إلى أن سلم الرواتب لم يتغير لدى البنوك منذ أكثر من 20 سنة بل أشارت بعض البنوك إلى تخفيض سلم الرواتب للموظفين الجدد وذلك بعد الزيادة الأخيرة التي أقرتها الحكومة وذلك لطمع البنوك في الاستفادة من تلك الزيادات ولتقليل مصاريفها على أجور موظفيها وأن ذلك من غير المقبول ذلك وأنه لم ولن يتم التسكوت عنه فمثلما سعينا نحو اقرار الزيادات لإصلاح الوضع المناسوي للقطاع الخاص لن نسمح بأن ترتكب البنوك أخطاء تذهب مكاسب الموظفين ادراج الرياح. وطالبت النقابة بإعادة العمل بنسبة 15٪ «بونص شهري» والتي يتم دفعها في

سموه تسلم رسالة نوري المالكي حول العلاقات الثنائية رئيس الوزراء أشاد بدور «بشائر الخير» الأخلاقي والاجتماعي في مجال مكافحة المخدرات



سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك خلال لقائه رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية بشائر الخير

البشرية. كما استقبل سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك في قصر السيف أمس سفير جمهورية العراق لدى الكويت محمد حسين بحر العلوم حيث سلم سموه رسالة خطية من رئيس وزراء جمهورية العراق الشقيق نوري المالكي تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها.

والاجتماعي الذي تقوم به الجمعية والأسرة في مكافحة المخدرات، مؤكداً أهمية الجهود التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني من أجل خدمة الوطن والمواطنين. وأعرب سموه عن تقديره للعمل التطوعي، متمنياً أن تسود هذه الثقافة في المجتمع الكويتي باعتبار الجهود التطوعية شريكاً مهماً وفعالاً في إنجاح خطط التنمية

استقبل رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك في قصر السيف أمس رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية بشائر الخير حيث استمع سموه لعرض حول دور الجمعية في خدمة المجتمع ونشاطاتها المختلفة في مجال التصدي لظاهرة المخدرات وتوعية المجتمع بمخاطرها. وأشاد سموه بالدور الأخلاقي

الفلاح تلقى رسالة من مفتي طرابلس حول التعاون المشترك

الخيرية والاجتماعية. وقال الشيخ إمام أننا تطرقنا مع د. الفلاح إلى الجانب الدعوي والديني في لبنان خاصة أن وزارة الأوقاف الكويتية تسلك المنهج الوسطي في الجانب الدعوي وهذا ما يحتاج إليه عالمنا الإسلامي، وذكر إمام أن مفتي طرابلس سماحة الشيخ مالك الشعراي بصدد قيامه بزيارة للكويت لترسيخ أفق التعاون في المجال الديني والدعوي مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والاستفادة من تجربة الوقف الكويتي. وشكر إمام الكويت حكومة وشعباً وخص بالشكر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على ما تقوم به من مد جسور التعاون مع اشقايتهم في الجمهورية اللبنانية.



د. عادل الفلاح خلال لقائه الشيخ محمد امام والشيخ امير رعد

على كل الدول الإسلامية بشكل عام وعلى الجمهورية اللبنانية بشكل خاص وخاصة في الجوانب

استقبل وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية د. عادل الفلاح بمكتبه أمين عام الفتوى بطرابلس بالجمهورية اللبنانية سماحة الشيخ محمد إمام عضو هيئة الفتوى والشيخ امير رعد، وسلم سماحة الشيخ محمد إمام للدكتور الفلاح رسالة من مفتي طرابلس الشيخ مالك الشعراي. وصرح الشيخ إمام عقب لقائه د. الفلاح أن رسالة خطوة لفتح آفاق للتعاون المشترك بين وزارة الأوقاف واوقاف طرابلس وشمال لبنان. وأضاف الشيخ إمام أننا لمسنا من د. الفلاح كل تعاون لما طرحناه، مؤكداً أن هذا ليس جديداً على الكويت وأهلها وذلك لما لها من آياد بيضاء

وفر وقتك وتخطى الطابور

مع خدمات تسجيل الدخول الإلكتروني الجديدة

خدمة تسجيل الدخول الإلكتروني الجديدة - الكويت - البحرين - دبي

الخدمة الذاتية لتسجيل الدخول الإلكتروني في الكويت فقط

انقل عمرك 177 اجازة ان: jazeeraairways.com

95% حصة مجانية

40 60 95

القطر - برونكس - جوهانسبرغ - لندن - باريس - روما - مدريد - أمستردام - فرانكفورت - فيينا - زيورخ - برن - جنيف - ميلان - روما - نابولي - فينوتسي - روما - نابولي - فينوتسي - روما - نابولي - فينوتسي

أكد أن الحركة النقابية الكويتية منذ إقرارها عام 1964 وهي تسعى إلى الوفاء بالتزاماتها العازمي: نرفض تعددية وتجزئة العمل النقابي

ينتج من التعددية إلا المشاكل والتصارع الذي نحن في غنى عنه لأنه من شأن تكوين اتحادات متشابهة أن يشبت الأفكار ويؤدي إلى أحداث الصراعات واختلاف الطرح وآلية الأداء، وعلية فإنه يكون من الأجدى أن يكون هناك اتحاد عام واحد لكل الكويت تنضوي تحته كل الاتحادات المهنية والنقابات لأن القول بغير ذلك من شأنه أن يقضي وينهي العمل النقابي الكويتي كما أن مساحاة الكويت لا تسمح بتعددية الاتحادات المتشابهة ولن يضيف ذلك أي جديد، ولهذا فقد راعى ذلك المشرع في المادة 106 من القانون رقم 6 لسنة 2010 في شأن العمل بالقطاع الأهلي والتي نصت على أن يكون هناك اتحاد عام واحد لكل من العمال وأصحاب العمل وقد توخى القانون في ذلك الحكمة ومراعاة المصلحة العامة نظرا لتركبية ومساحة وحجم المعاملة بالكويت وأن مودي كل ذلك لا يسمح بتكوين أكثر من اتحاد بل أن نتائجه وتداعياته ستكون عواقبه وخيمة على العمل النقابي الكويتي وهو ما نحذر منه ونخشاه ونتمنى ألا يحدث لأنه سيهدد أكثر مما يبني. وقال العازمي لهذا فإننا نأمل الاعتصام بالتوحد والبعد عن الاجتزاء لأن في ذلك خير وصالح الحركة النقابية الذي يراود وكما يتضح من الشواهد أن أمرا ومكرا يدور من وراء الكواليس.

والحس الوطني هو الذي يحرك العمل النقابي الكويتي باعتبارها إحدى مؤسسات دولة الكويت التي نشأت على الإخلاص والتفاني من أجل الكويت. وأكد العازمي في تصريح أنه لم يكن ليأتني ذلك إلا من خلال توحيد الحركة النقابية في قالب واحد ومن خلال منظمة عمالية واحدة يجمعها هدف واحد يحدد معالم الطريق للعمل النقابي فكان العنوان هو التوحد والترصن من أجل تحديد الأهداف العمالية التي نسعى إليها جميعا.

وتوه العازمي إلى رفض كل التوجهات التي ترمي إلى تعددية وتجزئة العمل النقابي والتي تحكمها الأهواء، والتي تعمل على استحداث اتحادات مهنية مشابهة في أهدافها للاتحادات الحالية، لأن ذلك سيؤدي إلى ضرب الحركة العمالية في مقتل ويصيب أداءها ويهدد قوتها وينال من مكتسباتها التي تحققت على جميع المستويات ويؤدي إلى التنازع والتفرق في جميع المنتديات المحلية والدولية والإقليمية، ويصيب الحركة النقابية بالضعف وفقد الهيبة والمصداقية وينال من المكانة الراقية التي وصلت إليها في الوقت الحالي والتي تبنيتها بعد جهد متواصل وعبر مسيرة طويلة من العمل الشاق والمضني. وشدد العازمي بقوله إن الكتاتف والاتحاد رمز القوة وأنه أبدا لا



بدر العازمي

استحداث اتحادات مهنية سيؤدي إلى ضرب الحركة العمالية في مقتل

أكد رئيس اتحاد نقابات العاملين بالقطاع الحكومي بدر خالد العازمي أن الحركة النقابية الكويتية ومنذ إقرارها عام 1964 وهي تسعى إلى الوفاء بالتزاماتها التي أشبهت من أجلها، فقد تحملت أعباء المطالبات بحقوق العاملين وتحسن أوضاعهم في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمادية وتقديم العون لهم، ولقد حققت في ذلك نجاحات باهرة وأنجزت الكثير من المطالب وكانت على مستوى المسؤولية في ذلك، ولم تقتصر إنجازاتها على المستوى المحلي فقط بل تعدى الأمر إلى تحقيق إنجازات غير مسبوقة على المستويين العربي والدولي. وتبوات الحركة النقابية الكويتية العديد من المناصب القيادية العمالية البارزة في كل المنتديات وكانت هذه المناصب على درجة من الأهمية وكانت مصدر فخر للكويت وتدل بصورة واضحة على أن الكويت قد وصلت إلى درجة عالية من الرقي والانضمام إلى العمل النقابي، ولقد كان لذلك أثرا ملموسا في تقدير الكويت والوقوف معها بشكل فاعل خلال محنة الاحتلال العراقي الغاشم، فلقد كان خلال تلك الفترة الأليمة لصوت الحركة النقابية العمالية صدى كبير وتعاطف فائق كل الحدود مع قضية الكويت العادلة، حيث كان الشعور بالانتماء للكويت